# الفصل الثالث

## المجتمع: تكوينه ومنشؤه

ان كلمة « المجتمع » اما أن ترد على وجه التخصيص ، فيقصد بها مجتمع معين مثل « المجتمع العراقي » أو « المجتمع المصري » ؛ واما أن ترد مطلقة فيقصد بها معنى « المجتمع » على وجه التعميم ، وهو الوجه الذى ترد به فى علم الاجتماع ، الا اذ صرح بخلافه .

وكان من أولى المسائل التى واجهها الباحثون فى علم الاجتماع ، تعيين مصطلحاته وتثبيت مدلولها ؛ وكثير منها اعتورها الغموض ، اما لأنها أخذت عن الاستعمال العام فلازمها المعنى الشائع كما فى كلمتي « المجتمع » و « الجماعة » ؛ واما لأن علماء الاجتماع أخذوها من بين مصطلحات العلوم الأخرى ، فبقيت تحمل طابع العلم الذى اقتبست منه ، كما فى مصطلحي « الارادة العامة » و « الوعي العام » المأخوذين عن علم النفس ، ومصطلح « التركيب العضوي » وهو فى

الأصل من مصطلحات علمي الحيوان والطب .

ولهذا فقد قامت حول تعيين مدلول « المجتمع » نظريات شتى ، نكتفي بأن نبحث منها النظريتين الأساسيتين وما تشعب عنهما من الآراء ، بسبيل تكوين فكرة واضحة عن المقصود بكلمة « المجتمع » في علم الاجتماع .

وأولى هاتين النظريتين ، نظرية « التركيب العضوي »[1] ، التي صورت المجتمع على صورة الانسان ، يتألف من أفراد وجماعات يقومون كيانه كما تقوم الأعضاء الجسم . وهذه النظرية أصيلة في القدم ، تضمنتها آراء أفلاطون وأرسطو ، اللذين اعتبرا الدولة كائناً قائماً بالتوازن الناشىء عن تماسك أجزائها . وكان الاغريق ، كما رأينا ، لا يميزون بين الدولة والمجتمع ، ولهذا غلب طابع « السياسة » في آرائهم الاجتماعية ، فتأثرت به نظرية « التركيب العضوي » ، حتى أن المفكر الانكليزي « هوبس » الذي يعتبر أول من وضع النظرية العضوية في تصوير المجتمع ، فأخرج كتابه « العملاق » (*Leviathan*) وعلى غلافه صورة عملاق مؤلفة أعضاؤه من أجسام بشرية كناية عن المجتمع المؤلف من الأفراد ، انما جاء بهذه النظرية وهدفه أن يصور المجتمع على صورة انسان رأسه الملك .

وبظهور الطبقة الوسطى ، في القرن الثامن عشر ، حوّرت هذه النظرية ، في انكلترا على الخصوص ، حسب مقتضيات مصلحة هذه

(١) Social Organism ، في دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

الطبقة ، فأدخل عليها المفكرون الاقتصاديون عامل الاقتصاد الفردي ، تأييداً للحرية الفردية فى الاقتصاد ؛ وقالوا اعتماداً على شيوع « الطبيعية » وتأثر الآراء بالعلوم الطبيعية ، أن العامل الاقتصادي يخضع للنواميس الطبيعية ، ولذلك وجب أن لا تمتد اليه يد الدولة ؛ وان هذا العامل يقوم فى تركيب المجتمع العضوي مقام الدورة الدموية فى الأجسام الحيـــة .

وأما فى ألمانية ، حيث كان الطابع العسكرى وفكرة الحكومة المركزية هما الغالبين ، فقد شاع رأي « الخياليين (Romantics) الذين أكدوا الوجه الصوري فى نظرية التركيب العضوي ، فقالوا ان الانسان خلق المجتمع على شاكلته ، وعين لكل عضو اجتماعي وظيفة يقوم بها ، كما تقوم أعضاء الجسم بوظائفها العضوية ؛ وهو تصوير يؤول الى تأييد سلطان الحكومة المركزية ويعارض الحرية الفردية باعتبارها عاملا اجتماعياً ، لأنه يعتبر المصلحة الفردية مضمونة بالمصلحة العامة .

بينما غلب فى فرنسه رأي « العقليين » الذين رجحوا تمثيل المجتمع بالتركيب الآلي ، وهو يخضع لقوانين الميكانيك ويقوم بتوازن العوامل الاجتماعية ؛ وكانوا يريدون بذلك تأييد الحرية الفردية بوجه عام ، وتأكيد نظرية « العقد الاجتماعي » كما عبر عنها « روسو » وقد اعتبر مصلحة الفرد الأساس الذى يقوم عليه المجتمع .

وكانت هذه الآراء بمجموعها ، هي الشائعة عند ظهور علم

الاجتماع ، فتأثر بها علماؤه الأولون ، وفى مقدمتهم « كونت » الذى اعتبر المجتمع كياناً متماسكاً تتبادل اجزاؤه التأثير ويخضع لقوانين علم الحياة .

ويكون تعريف « المجتمع » حسب نظرية « التركيب العضوي » بأنه كيان متماسك الأجزاء ، مؤلف من مجموع الأفراد ، تقوّمه الروابط الاجتماعية بمقتضى ضروات الحياة .

وعيب هذه النظرية ، فى رأي علماءالاجتماع المحدثين ، لاينحصر فى أنها اعتبرت المجتمع تركيباً عضوياً تنطبق فيه قوانين علم الحياة ، وهو ليس كذلك كما رأينا ؛ بل لأنها اعتبرت الفردية أساس الاجتماع ، واعتبرت أن المجتمع « وسط » تتحقق فيه ضرورات الحياة الفردية ، وأن الانسان الفرد انما ترك « وسط » الطبيعة لأنه أدرك بالفطنة أو الفطرة بأنه يستطيع أن ينال فى الوسط الاجتماعي وفى ظل الدولة اكثر مما ينال وهو يحيا فى كنف الطبيعة .

وبالرغم من أن هذه الآراء تقبلتها غالبية المفكرين الاجتماعين الأولين ، من « أفلاطون » و « أرسطو » الى « أبن خلدون » و « مكيافلي » و « هوبس » و « روسو » ومفكري الثورة الفرنسية ورجال مذهب الحرية الفردية فى الاقتصاد مثل « بنثام » (Jeremy Benthum) و « مل » والفيلسوف الانكليزى « هربرت سبنسر » الذى كان من أبرز المتأخرين القائلين بها ؛ الا أنها لم تعد تستقيم مع ما كشفته العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء ، فلم يبق لها أثر فى علم

الاجتماع الا من حيث مكانتها التاريخية وصلتها بالنظريات التى أعقبتها .

ولقد رأينا كيف سعى رجال علم الاجتماع الى تقويم هذا العلم مستقلا عن العلوم الأخرى ، فكان لمسعاهم فى هذا الخصوص ، أثره فى اضعاف مقام النظرية العضوية فى تصوير المجتمع ، باعتبار أنها تجعل علم الاجتماع ملحقاً بعلم الحياة . ولكن الأثر الأكيد فى ضياع مقام هذه النظرية انما يرجع لنظرية التطور التى وضعها « دارون » على أساس تنازع البقاء وبقاء الأصلح فى عالمي الحيوان والنبات ، فانها أحدثت انقلاباً فى أسس التفكير التقليدية فى العلوم الاجتماعية كلها ، وخصوصاً فى علم الاجتماع وكان يومئذ فى بدء تكوينه . فقد نبذ علماء الاجتماع نظرية التركيب العضوي لأنها لم تعر فكرة التطور عناية كافية ، فلم تعد تلائم روح العصر ، وخصوصاً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد تحقق فيه أعظم تقدم فى الصناعة والمواصلات وأسباب العيش وفى نظم الحكم وأساليب التفكير ؛ واستعاضوا عنها بنظرية « التصيّر الاجتماعي » (Social Process) التى صوروا المجتمع بها كياناً دائم التغيّر ، مؤكدين بذلك فكرة التطور ومعارضين فكرة التوازن الاجتماعي المستقر الذى انطوت عليه نظرية « التركيب العضوي » . ولقد غالى بعض القائلين بهذه النظرية بحيث جردوا « المجتمع » من فكرة « الكيان » أيضاً ، فقال « مكايفر » مثلا ، أن المجتمع ليس كائناً وانما هو ظاهرة زمنية تقوم فى مجرى

الزمان ، باعتبار أنه ظاهرة تغير مستمر فى الروابط الاجتماعية • وقال آخرون ، أن المجتمع ليس ظاهرة تغير واحدة وانما هو مجموعة من الظواهر لتحول وتغير مستمرين فى « كلية » المجتمع ، وفى مجرى التعامل الاجتماعي والروابط الاجتماعية بين الافراد والجماعات ، وفى تسلسل الأحداث التاريخيـة التى توصل الماضي بالحاضـر والحاضر بالمستقبل ، وفى علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقته بالدولة وهكذا •

ومن خصائص هذه النظرية ، الى جانب أخذها بمبدأ التطور ، أنها لاتنظر الى المجتمع باعتباره كلاً تساوي كفايته مجموع كفايات أفراده ، وانما هي تنظر الى « كليّـة » المجتمع باعتبارها ذاتية قائمة بنفسها تستمد كفايتها لا من مجموع كفايات الأفراد وانما من طبيعة التنظيم الاجتماعي وأسلوب توزيع العمل ومقام الاختصاص فيه ونصيب هذا الاختصاص من الارتقاء ، ومن التوجيه الاجتماعي وتناسق الفعاليات الاجتماعية أو تعارضها ومن غير ذلك من العوامل الفعالة فى الكيان الاجتماعي • فهي بهذا تختلف اختلافاً أساسياً عن نظرية التركيب العضوي التى اعتبرت المجتمع كلاً يقوم بافراده وكفايته تساوى مجموع كفايتهم ؛ كما تختلف عنها فى موضوع تعيين مقام الفرد فى الكيان الاجتماعي ، فنظرية التركيب العضوي اعتبرت الفردية أساس المجتمع ومن خصائص الفرد يستمد المجتمع خصائصه ، بينما هذه النظرية على العكس ، اعتبرت الفرد صنيعة المجتمع يستمد خصائصه الفردية من طبيعة الكيان الاجتماعي •

ويعتبر « مونتسكيو » أول من أوضح فكرة « كليّـة » المجتمع ، بأن اعتبر المجتمع « كلاً » يقوم بمجموع المؤثرات المتبادلة بين عوامل الطبيعة التى تكتنفه والعوامل الاجتماعية الفعالة فى كيانه ، وانتهى الى القول بان « روح القوانين » هي الظاهرة الكلية لهذه العوامل مجتمعة • فلما وضع « هيگل » فلسفة التاريخ على أساس « الجدلية » أضاف الى « كليّـة » المجتمع هذه ، عاملا جديدا هو عامل التاريخ الذى تقوم به استمرارية الحياة الاجتماعية فى تطورها الدائم على أساس خروج الحاضر من أحشاء الماضي وانطواء الحاضر على المستقبل وهو جنين •

وبهذا تنتهى نظرية التصير الى تعريف المجتمع بانه كيان فى تطور مستمر ، يجرى على أساس التصير بتفاعل المتناقضات والتوفيق بينها وفى حركة دائمة تتقدم به فى مجرى متصاعد هو مجرى التاريخ البشـــري •

وقد جاءت هذه النظرية فى الحقيقة ، معبرة عن روح العصر الذى تسنمت فيه الطبقة الوسطى مقام السلطة ؛ وذهب المفكرون مذاهب شتى فى تفسيرها حسب مقتضيات مصالح هذه الطبقة وظروفها الخاصة فى مختلف البلدان • ففى أول ظهور نظرية « التصير الاجتماعي » ، وكانت الطبقة الوسطى ما تزال تناضل فى سبيل اتمام سيطرتها وبها بقية حاجة الى الحرية الفردية فى الاقتصاد ، فسرت هذه النظرية فى ضوء مبدأ تنازع البقاء وبقاء الأصلح بين الافراد والجماعات والمجتمعات على السواء • ثم رجح تفسيرها على أساس تأكيد « كليّـة » المجتمع

واعتبار تنازع البقاء وبقاء الأصلح لا يقوم بين الافراد والجماعات فى المجتمع الواحد وانما يقوم بين المجتمعات .

وعبر « بنيامين كد »(Binjamin Kidd) عن ذلك بما يتفق وروحية المجتمع الانكليزي فى عهده ، بشكل ينطوي على التوفيق بين فكرة المجتمع باعتباره كياناً قائماً بذاته ، وفكرة الروابط الاجتماعية التى تجمع بين الأفراد ، وفكرة تنازع البقاء التى تقوم بين المجتمعات على أساس بقاء الأصلح ، فقال ان سعي الانسان للفوز بالبقاء فى معترك الحياة كان الأصل فى وجود المجتمع ، باعتبار أن الانسان لم يألف الحياة الاجتماعية ليوفر على نفسه لذائذ العيش وضرورياته وانما ليكون أقدر على خوض معمعان الحياة ؛ ولهذا رأى أن المجتمع لا يشجع فى الفرد صفات الفردية لتعينه على البقاء باعتباره فرداً ، وانما يخلق فيه الخصائص التى تزيد فى منعة الكيان الاجتماعى وقوته فى تنازع البقاء ؛ وذلك ، فى رأيه ، هو جلّ ما ترمي اليه النظم الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية . وهكذا انتهى الى القول ، بأن توفر حرية الرأي وأسباب العدل فى الاقتصاد والسياسة من شأنها أن تزيد فى كفاية المجتمع فى معترك الحياة وتيسر اندماج الفرد فى الكيان العام(٢) .

أما فى فرنسه والمانيه ، حيث أقتضت مصلحة الطبقة الوسطى

(٢) وقد عبر « كد » عن هذا الرأى فى مقاله (Sociology) فى دائرة المعارف البريطانية وفى كتابيه اللذين أشار اليهما فى مقاله هذا وهما : *Sociology* و *Principal Laws of Social Evolution*

وكانت بها حاجة ملحة الى التوسع ، تشجيع روح العسكرية باسم الدعوة للمنعة القومية ، فقد فسرت نظرية « التصير الاجتماعي » على أساس تأكيد فكرة « كليّة » المجتمع ونبذ الفردية بكل وجوهها ؛ وان مال الفرنسيون الى القول بان الكيان الاجتماعي يخضع لقوانين العقل ، وقال الجرمان بانه يخضع لمبدأ تنازع البقاء على أساس البقاء للامة القوية ، وهو التفسير الذى تبنته النازية والفاشية .

وأما فى اميركا ، فقد مال الاجتماعيون الى تأكيد فكرة الحركة الدائمة التى تؤدى الى استمرار التبدل فى الروابط الاجتماعية وقللوا من شأن الكيان الاجتماعي حتى كادوا أن يجردوا نظرية التصير الاجتماعي منه (٣) ؛ وقد عبروا بذلك عن طبيعة المجتمع الأميركى الذى بلغ فيه التطور السريع منذ بداية القرن العشرين حدا لم يشهد العالم له مثيلا من قبل . وقالوا أيضا ، أن التطور الاجتماعي يخضع للعوامل النفسية وأحكام علم النفس ولاسبيل لقياس مبادىء الاجتماع على ما يجري فى عالم الحيوان .

ولقد كان لظهور الماركسية ، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، من التأثير فى نظرية « التصير الاجتماعي » ما لايقل عن تأثير نظرية التطور التى جاء بها دارون ؛ ذلك أن الماركسيين أكدوا عامل التاريخ الذى أدخله « هيگل » الى نظرية التصير الاجتماعي ، على أساس المادية التاريخية ، فقالوا ان التطور الاجتماعي الذى

(٣) راجع تفسير مكايفر ، ص ٩٣ ـ ٩٤ من هذه المقدمة .

يقوم بصراع بين المتناقضات فى العلاقات الاجتماعية يؤدى الى تراكم التطورات الجزئية ومن ثم الى التحول بطفرات اجتماعية الى حالات جديدة تنطوى على تسوية لهذه المتناقضات وتصير بالمجتمع الى الارتقاء • فالرق والحرية مثلا ، كانا فى العالم القديم مظهرين من مظاهر التناقض يصطرعان ، ولكن هـذا الصـراع أدى الى تراكم الرقي الفكـرى وتطور النظام من جهة والى تراكم مساوىء التأخر والمظالم الاجتماعية من جهة أخرى ، ذلك أن الرق حرر فريقا من الناس من أعباء الانصراف لتحصيل القوت فتفرغوا الى شؤون الفكر واختصوا بالحكم وأنشأوا النظام ، وهذا أدى الى اشتداد نقيضه فى الطرف الآخر اذ تيسر الاستغلال والتحكم والاستبداد ، حتى وقعت الانتفاضات الاجتماعية فرفعت المجتمع الى طور جديد وأدت الى نشوء الديمقراطية الطبقية التى كانت وما تزال تنطوى على متناقضات تصطرع فيما بينها فتؤدى الى الطفرات الاجتماعية التى تدفع المجتمع فى مضمار التقدم حتى تصير الى الديمقراطية اللاطبقية • وكذلك أدخل الماركسيون الى نظرية « التصير الاجتماعي » مبدءاً جديداً بقولهم أن وسائل الانتاج وآلاته هى رائد التطور الاجتماعي والمحرك الأول لفعاليات الحياة الاجتماعية •

ولقد كان من جراء ذلك ، أن انقسم المعارضون للماركسية فى هذا الخصوص الى فرقاء ثلاثة ؛ الفريق الأول أكد « كليّـة » المجتمع ، فأنكر الصراع الطبقى وفسر التناقض فى العلاقات الاجتماعية على أساس العنصرية والقومية • وهو التفسير الذى أتخذته النازية أساساً لمبـدأ

الصراع بين العنصريات وتمايزها .

والفريق الثاني ، أنكر الطفرة باعتبار أنها تنطوي على قطع الصلة بين الحاضر والماضي وفسر عامل التاريخ على أساس استمرارية التطور بتدرج متصل الحلقات وباعتبار أن كل تحول يقوم على أساس قطع صلة الحاضر بالماضي مصيره الفشل أو أنه يؤدي الى انهيار الكيان الاجتماعي . وقد تبنى هذا التفسير جميع « الاصلاحيين » وفي جملتهم الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين قالوا أن من مستلزمات الاصلاح الناجع ، محافظة الاتزان في الصلات بين الوضع الراهن والوضع المراد استحداثه والتدرج اليه .

أما الفريق الثالث ، فقد أكد تعقد الكيان الاجتماعي وتعدد العوامل الفعالة في تطوره ، معارضة لاعتبار الماركسية عامل وسائل الانتاج وآلاته رائد التطور الاجتماعي والمحرك الأول لفعاليات الحياة الاجتماعية .

ولقد قبل جلّ المفكرين ، الى عهد قريب ، رأي « أرسطو » في تفسير نشوء المجتمع ، فقالوا ان الانسان مدني بالطبع أو اجتماعي بالطبع ، أي أنه يولد وهو عضو في أسرة أو قبيلة أو أمة ، وأنه انضوى تحت لواء الجماعة بالفطرة ، ليوفر على نفسه أسباب العيش . فالمجتمع بهذا الاعتبار ، قديم قدم الانسان . وقد عبر ابن خلدون عن هذا الرأي فقال : « ان الاجتماع الانساني ضروري ويعبر الحكماء عن

هذا بقولهم الانسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذى هو المدنية فى اصطلاحهم وهو معنى العمران وبيانه أن الله سبحانه خلق الانسان وركبه على صورة لاتصح حياتها وبقاؤها الا بالغذاء وهداه الى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله الا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل الا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج الى مواعين وآلات لاتتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري وهب انه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج فى تحصيله أيضاً حباً الى أعمال أخرى أكثر من هـذه الزراعة والحصـاد والدرس الذى يخـرج الحب من غلاف السنبل ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ويستحيل أن تفى بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد فلابد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم باضعاف وكذلك يحتاج كل واحد منهم فى الدفاع عن نفسه الى الاستعانة بابناء جنسه لأن الله سبحانه لما ركب الطباع فى الحيوانات كلها وقسم القدر بينها جعل حظوظ كثير من الحيوانات العجم من القدرة أكمل من حظ الانسان فقدرة الفرس مثلا أعظم بكثير من قدرة الانسـان وكذلك قدرة الحمار والثور .. ولما كان العدوان طبيعياً فى الحيوان جعل

لكل واحد منها عضوا يختص بمدافعته ما يصل اليه من عادية غيره وجعل للانسان عوضاً عن ذلك كله الفكر واليد فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التى تنوب له عن الجوارح المعدة فى سائر الحيوانات للدفاع .. »[٤] .

بيد أن العلوم الاجتماعية الحديثة ، وقد استعانت بعلم الآثار القديمة (Archæology) ، على الرغم من تباين تفسيراتها لنشوء المجتمع ، وسعت نطاق الموضوع وكشفت ، بما توافر لديها من الشواهد والأدلة وما رفعت الستار عنه من خفايا النفس البشرية ومعالم الماضى البعيد ، عن مواطن الضعف فى هذا التفسير الساذج .

وسنعرض اولاً آراء علماء النفس ، لأنها وهي ترجع نشوء المجتمع الى الغرائز والعوامل النفسية ، أقرب الى الرأي الذى عبر عنه ابن خلدون[٥] . وأهم الغرائز والعوامل النفسية التى يعرضها علماء النفس فى تفسير نشوء المجتمع هي :

اولاً ، غريزة التجمع : وقد أرجع بعض علماء النفس نشوء المجتمع الى هذه الغريزة ، التى تبدو فى الحيوانات بتجمعها فى قطعان وفى الطيور بتجمعها فى أسراب ؛ وقالوا أنها لا تفسر تأثر الفرد بالسلوك الجماعي وتمسكه بروح الجماعة والانضواء تحت لوائها

(٤) المقدمة ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

(٥) راجع Ginsberg ، الفصل الرابع ، حيث استعرض آراء علماء النفس فى موضوع نشوء المجتمع .

فحسب ، وانما اليها يرجع أيضاً تكون الرأي العام الذى يستسلم الفرد لاحكامه دون مناقشة أو تردد ، والذى به تقوم أنظمة الأخلاق والدين وسائر المعتقدات ، واليه ترجع أحكام « الضمير » الذى هو ظاهرة من ظواهر « الروح الجماعية » باعتبار أنه احساس بالألم لارتكاب ما يسيء الى المجموع أو يخالف الرأي العام وبالسرور للقيام بما يرضي الجماعة ويعود عليها بالنفع • ويرى بعض علماء النفس ، أن غريزة التجمع هذه مركبة من عدد من الميول مثل ميول « التلقي » (Suggesti-bility) والتقليد ومشاركة الآخرين احساساتهم ؛ بينما يرى آخرون ، أن طبيعة التجمع فى الانسان طبيعة ثانوية غرضها توجيه غرائز حفظ الذات وضبطها ؛ فيرى «وسترمارك» (A.E. Westermark) أن الانسان عاش فى الأصل فى حدود العائلة ولم يقصد « التجمع » الا بعد توافر الأغذية وأسباب العيش ، لمّا أصبح « التجمع » ميسوراً ونافعاً • ويميز « وسترمارك » بين غريزة التجمع وغريزة « الاجتماع » التى هي وليدة الميل الى التعاون مع الآخرين والسرور برفقتهم وتبادل الشعور والعطف معهم • ويرى فريق آخر من علماء النفس ، أن ميل الانسان الى الألفة لا يصح ارجاعه الى غريزة التجمع كما فى الحيوانات العجم، لأن الانسان فى رأيهم ، لا يميل الى الألفة بطبعه وانما هو ينفر من العزلة التى تحول دون اثبات وجوده وتحقيق شخصيته ومشاركة الآخرين المسرات والمنافع التى يجنونها بالتعاون والالفة •

ثانياً ، عاطفة الأبوة : وكان « دارون » أول من نوه بهـــا فى كتابه « أصل الانسان » *(Descent of Man)* حيث قال : « اننا لا ندرى كيف تدرج الانسان فى اكتساب عواطف الأبوة والبنوة التى هي فى الظاهر الأساس الذى أشتقت منه غرائز الاجتماع ••• » • وقال « مكدوكل » انهـا الأصـل فى كل بواعث الخـير فى النفس البشرية ، وانها كانت مقصورة فى أول الأمر على الأم ، ومن ثم انتقلت الى الأب واتسع تأثيرها بمرور الزمان حتى تجاوزت حب الأبناء الى العطف على الضعيف واسداء المعونة للمحتاج وانقاذ المشرف على خطر وان كان من الحيوان ؛ فكانت بهذا الاعتبار ، مبعث الروابط الاجتماعية والأصل فى مبدأ التمسك بالجماعة والتضحية فى سبيلها • ويتردد كثير من علماء النفس فى اعتبار عاطفة الأبوة مبعث كل دوافع الخير فى الانسان ، وكذلك فى قبول رأي « مكدوكل » بانها كانت عاطفة أمومة ومن ثم انتقلت الى الأب ، لأنهم يرون أن الغريزة لا تكتسب ، وعلى هذا الأساس يرجحون رأي « دارون » فى هـذا الخصوص •

ثالثاً ، عاطفتا الحب والنفرة : وأول من أرجع نشوء المجتمع الى هاتين العاطفتين هو « فرويد » (Sigmund Freud) الذى قال أن الحياة الاجتماعية ترجع فى الأصل الى الصراع القائم فى نفس الانسان بين عاطفتى الحب والنفرة • واستشهد لايضاح رأيه هذا ، بالمثل الذى ضربه « شوبنهاور » (Arthur Schopenhauer) الفيلسوف الالمانى ،

عن القنافذ التى أصابها الزمهرير فكانت تتجمع اتقاء شره ، ثم لا تلبث أن تحس باشواك بعضها البعض فتنفر وتتباعد ، ثم تعود فتتجمع تحت وطأة البرد القارس ، حتى وجدت لنفسها وسطاً بين التجمع والتفرق هو أهون الشرين • ويقول « فرويد » أن الميل الى المبادأة بالشر والاعتداء على الغير طبع متأصل فى النفس البشرية ، وأنه اذا طغى عليها ساقها الى ارتكاب أفظع الشرور ؛ وأن المجتمع يرجع فى منشئه الى سعي الانسان لضبط هذا الميل الى المبادأة بالشر باثارة عاطفة الحب المتأصلة فيه أيضا • ومن رأيه أن عاطفة الحب ترجع الى الغريزة الجنسية ، ولكنها توجهت بالتدريج ، بتأثير الثقافة والحياة الاجتماعية ، الى حب الجماعة والانقياد الى زعيم أو الانضواء تحت لواء مثل أعلى أو التمسك بعقيدة أو نظام ، بحيث استطاع الفرد أن يستعيض بهذه الميول عن الانصراف الى العلاقات الجنسية •

فالمجتمع اذاً ، رابطة مزدوجة ، تتمثل اولاً بالميل الى زعيم أو بالتمسك بمثل أعلى أو عقيدة أو نظام وبما يتصل بذلك من المؤسسات ، ومن ثم وبوساطة هذه الرابطة تتمثل بروابط الأفراد بعضهم ببعض • وتتوقف متانة الروابط الاجتماعية على مبلغ تمكن الأفراد ، بوساطة رابطتهم بالزعيم أو بالمثل الأعلى أو العقيدة أو النظام ، من مغالبة عاطفة النفرة وضبطها ، ومن ثم توجيهها بحيث تنقلب الى شعور بالمسؤولية يتمثلها « الضمير » الذى هو أحساس بالنفرة مما يخالف النظام أو العقيدة أو المثل الأعلى • وفى رأي « فرويد » أن عاطفة

النفرة يمكن تحويلها من حدود الجماعة ضد جماعة أخرى ، ويمكن أن يغالبها الحب حتى يمتد هذا الحب من حدود الجماعة الى البشرية جمعـــاء .

ويرى « كنزبرك » ، أن رأي « فرويد » هذا فيه مغالاة فى تصور عاطفة النفرة . فعاطفة النفرة فى رأي « كنزبرك » ، ليست أصلية وانما هي رد فعل للافراط فى « فرض الذات » (Self Assertion) أو فى « التعبير عن الذات » (Self Expression) من جهة ، والخوف من المعارضة أو فقدان الاستقلال الذاتي من جهة أخرى ؛ باعتبار أن الحب ينطوي على دافع الاستسلام الى الطرف الآخر ودافع فرض الذات عليه وتمثله فى الوقت عينه ، كما ينطوى على صراع بين الرغبة فى الاندماج به والرغبة فى المحافظة على الاستقلال الذاتي . ويرى « كنزبرك » ايضاً ، أن آراء « فرويد » هذه ان صحت فيما يتصل بالعلاقات الجنسية والروابط العائلية ، فلا يعنى هذا أنها تصح كذلك فى الروابط الاجتماعية التى تقوم بدوافع لا تنحصر بدوافع الحب والنفرة وحدهـــــا .

ويخلص « كنزبرك » من ذلك ، الى القـــول بـان الـروابط الاجتماعيـة لا يمكن حصرهـا بعاطفتى الحب والنفرة كما لا يمكن حصرها بعاطفة الأبوة أو بغريزة التجمع ، وانما قد يكون لهذه العوامل مجتمعة ، أثرها فى تكوين هذه الروابط التى تتمثل فى الواقع بحاجة الفرد الى الخروج من نطاق ذاتيته والارتباط بالآخرين ؛ أو بكلمة

أخرى ، بحاجته الى توسيع نطاق ذاتته بالاستجابة الى ذاتية الآخرين وتلقي استجاباتهم لذاتته . وهذه الرغبة في الاستجابة والتلقي ليست ، في رأي « كنزبرك » ، الأساس الذي يقوم به تقدم العقل البشري فحسب ، وانما هذه الرغبة هي مبعث مشاركة الآخرين احساساتهم ، وهي التي تقوم العواطف الانسانية التي تتمثل في الروابط الاجتماعية .

رابعاً ، حب الظهور والتفوق وحب الانقياد والخضوع : ويرى فريق من رجال علم النفس ، أن في طبيعة الانسان عاطفتين متناقضتين ، هما : حب الظهور والتفوق وحب الانقياد والخضوع ، وأن هاتين العاطفتين هما الأصل في نشوء المجتمع ، باعتبار أن الفرد لا يتحقق له تطمينهما الا بالاتصال بغيره . ويرى هذا الفريق ، وفي مقدمتهم « مكدوكل » ، أن حب التفوق والانقياد أصلهما غريزتا الاغواء والاغراء في ذكور الحيوانات واستسلام الاناث للقوي من الذكور ؛ وقد استشهد « مكدوكل » في اثبات فعل هذه العواطف ، بما يبدو في الحيوانات التي تتجمع في قطعان وأسراب ، من النزعة الى العراك والمغالبة وفرض الذات والظهور على الآخرين والأخذ بقيادهم ؛ بينما يرى آخرون من علماء النفس أن ليس هنالك دليل على أن هذه الظواهر تتجاوز في عالم الحيوان حدود الغريزة الجنسية أو أن الحيوانات تتظاهر بها استجابة لعواطف حب الظهور والتفوق وحب الانقياد والخضوع . ويميل بعض علماء النفس الى القول بان النزعة

الى المخاصمة والعراك أصيلة فى الانسان ، بينما يرى علماء الانسان فى حياة الانسان الابتدائي ما يدل على أنه مال بطبعه الى المسالمة وتجنب العنف ؛ ومع ذلك فالرأيان غير مقطوع بترجيح أحدهما على الآخر .

ولا يرى الذين يرجعون نشوء المجتمع الى حب الظهور والتفوق أن فى ذلك ما يناقض الروابط الاجتماعية بل انما يرون العكس ، باعتبار أن الافراد يندفعون بحب الظهور والتفوق الى القيام بما يرضى المجتمع ويعود عليه بالنفع .

خامسا ، توافق الرغبات والمصالح وتضاربها : ويرى علماء النفس أن هنالك عدا الطباع والسجايا النفسية التى مر بيانها ، دوافع أخرى خارجية تسوق الناس الى الاجتماع ، منها اولاً ، الاجتماع على الرغبة فى شىء معين والتمسك به أو الاجتماع على تجنبه ودفعه ، كما فى اجتماع الناس على التمسك بمبدأ أو معتقد واجتماعهم فى حب الوطن ، أو اجتماعهم لدفع خطر يتهددهم كما فى الحرب ودفع الاخطار الطبيعية مثل الأوبئة والفيضانات ونحوها . ثانياً ، تضارب مصالح الأفراد تجاه شىء معين ، بحيث يرغب بعضهم فى الحصول عليه ويرغب البعض الآخر فى التخلص منه كما هو الحال فى جميع معاملات البيع والشراء والمبادلة . ثالثاً ، اتفاق رغبة الأفراد على القيام بعمل لا يستطيع أي منهم القيام به منفردا ، كما هو الحال فى جميع الأعمال التعاونية التى تقوم بتوزيع العمل .

* * *

أما رجال « علم الانسان » فانهم يرون أن المجتمع وليد تطور الانسان ، هذا التطور الذى استغرق مئات الألوف من السنين ، وحمل الانسانية من الهمجية (Savagery) التى قامت بالصيد وجمع الأثمار ، الى البربرية (Barbarism) التى باشر فيها الانسان زراعة النباتات وتأهيل الحيوانات ، الى حياة الحضارة (Civilization) التى استوطن فيها الانسان المدن واعتمد الانتاج فى توفير حاجات معيشته وابدع اللغة ونظم الحياة الاجتماعية ومنظماتها(٦) . ولهذا فانهم يرون أنه لا يصح أن تتخذ حياة الانسان التاريخية وحدها أساساً لاستنباط أصول الاجتماع ومنشأ المجتمع ـ كما فعل المفكرون الأولون ـ وهي ليست فى الحقيقة ، الا فجر العهد الذى نحيا فيه الآن ولا تمتد الى أكثر من بضعة آلاف من السنين ؛ سيما وقد ثبت أن الفرق بين الانسان الذى عاش فى فجر التاريخ وانسان اليوم ، فى المدارك والعدد ونظم الحياة وأسباب العيش لا يكون شيئاً مذكوراً بالنسبة للفرق بينه وبين الانسان فى دور الهمجية على الخصوص . ولهذا وجب أن لا يغفل فى تحرى أصول الاجتماع ومنشأ المجتمع ، أثر العهود التى حملت الانسانية من أطوار الهمجية الى البربرية وصيرته كما نرى(٧) .

(٦) ولقد اكتشف علماء الآثار القديمة من بقايا أدوار الهمجية ما يدل على وجود الانسان قبل ستمائة ألف سنة ، وليس من شك فى أن هذه الآثار ليست البداية . راجع Childe ، ص ٨ ـ ١٠ .

(٧) Taylor ، الفصل الأول من الجزء الأول .

ولقد اعتبر المفكرون الأولون ، أن العائلة التى أساسها الزواج المألوف ، هي وحدة الحياة الاجتماعية وأساس المجتمع • بينما ثبت الآن ، أن الانسان أنشأ الحياة الاجتماعية قبل أن يعرف هذا النوع من الزواج الذى تقوم به العائلة ؛ فقد عاش حياته الأولى فى زمر قائمة برابطة الجماعة ولا وجود للعائلة فيها لأن لا وجود للزواج فيها فكان الاتصال الجنسي مشاعاً فى كل جماعة لكل رجالها بكل نسائها ، والأولاد يعتبرون اخواناً فيما بينهم وأولاداً لجميع رجال الجماعة ونسائها • حتى كان اختصاص الرجل بامرأة واحدة أو المرأة برجل واحد يعتبر جريمة معاقباً عليها • على أن هذا الاختصاص لما تكرر وقوعه سمح به على شرط أن يكفر عنه بضحايا الى الآلهة والى الجماعة ، وأن يجرى حسب طقوس ما تزال آثارها باقية حتى هذا الزمان(٨) • ولقد مرّ هذا الاختصاص فى أدوار قبل أن يتخذ شكل العلاقات الزوجية المألوفة • فكان الزواج أول الأمر زواجاً داخلياً (Endogamy) أي زواجاً محصورا فى الجماعة ، فكان الرجل يتزوج من احدى قريباته من دون تمييز • ثم انعكست الآية ، كما فى الطوطمية(٩) ، فحرم الزواج من نساء الجماعة وحلّ محله الزواج

(٨) *The Making of Man* ، ١٥٩ ـ ١٦٢ ؛ و *Marret* ص ١٦٥ ـ ١٦٧ •

(٩) وهى نظام فى الحياة البدائية ، كانت كل جماعة فيه تتخذ رمزا لرابطتها ، حيوانا أو صنفا من النبات أو الجمادات الطبيعية تتسمى به وتقدسه يسمى الطوطم (Totem) .

الخارجي (Exogamy) أي الزواج من نساء جماعة أخرى على أساس التقابل ، بحيث ترتبط الجماعتان برابطة الخؤولة ، وهما في الغالب شعبتان من شعب جماعة كبرى[١٠] . وكان الأولاد في هذا النظام يتبعون جماعة أمهم ، حتى أنهم ليقاتلون جماعة أبيهم اذا قامت معركة بين الجماعتين . على أن الخال لم يكن له في ظل هذا النظام ، سلطة تستحق الذكر ؛ وبهذا الاعتبار، بقيت رابطة الجماعة هي المعول عليها .

وكان طبيعيا أن تشغل المرأة المقام الأول في الحياة الاجتماعية في طورها البدائي ، لأنها كانت بطبيعتها أقرب الى الاستقرار وتعهد الحضانة ، وتكفلت الى جانب ذلك ، جمع الأثمار وتأهيل الحيوانات ، بينما كان الرجل يسعى وراء الصيد . حتى أن فريقاً من علماء الانسان ، اعتبر طور الهمجية دور سلطان المرأة التي حملت لواء التقدم الاجتماعي يتعهدها تدبير شؤون الحياة ؛ ويعتقد هذا الفريق ، أن الفضل يرجع اليها في مباشرة تأهيل الحيوانات والدواجن وفي اكتشاف الزراعة والكساء وصناعة أدوات المعيشة البدائية التي تحقق بها التحوّل الى طور البربرية الأولى . ولقد كان قيام نظام تعدد الازواج (Polyandry) من مظاهر دور التحوّل هذا ، فشاع فيه انتساب الأولاد الى أمهم وجماعتهم لجهلهم أباهم الذي لا يعرفون له وجوداً ومستقراً[١١] .

(١٠) *The Making of Man* ، القسم الثالث ، الفصل الثاني
(١١) Anthropology ، في دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

ويرى علماء الانسان ، أن التحوّل الى نظام الزواج الخارجي وتحريم الزواج بين أفراد الجماعة الواحدة ، كان خطوة تطورية عظيمة الأثر فى تحسين النوع ، وان اقتضتها حينذاك ، ظروف الحياة التى أدركت فيها الجماعة أن الارتباط بين جماعتين برابطة الحؤولة يجعلهما أقدر على دفع الخطر الذى يتعرضان اليه ، ويزيل كذلك ، عامل الغيرة الجنسية الذى قد يؤدى الى تعكير العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة ويضعفها • ويقول بعض علماء النفس ، ان هذا التحول تحقق حسب ناموس بقاء الأصلح ، باعتبار أن الجماعات التى بقيت متمسكة بنظام الزواج الداخلى صارت الى الانقراض نتيجة لتأثير هذا الاسلوب فى الزواج فى اضعاف النسل ، بينما ازدادت الجماعات التى اتبعت نظام الزواج الخارجي مناعة وقوة على البقاء •

على أن زيادة اعتماد الجماعات على الصيد وتقدم آلاته وأسبابه ، ومن ثم التحوّل التدريجى الى دور الرعاية وما يفرضه من توافر أسباب الدفاع ، أدى الى ارتفاع مقام الرجل فوق مقام المرأة • ويقول فريق من علماء الانسان ، ان المرأة فى حياتها المستقرة كانت تعيش فى حدود ضيقة وفردية ، بينما الرجل فى الصيد والرعاية والدفاع مارس الحياة التعاونية وتدرج فى التقدم حتى احتل مقام القيادة ، وبذلك انعكست تبعية الرجل للمرأة الى تبعية المرأة للرجل •

وتدل الشواهد التى توصل الى كشفها علماء الانسان ، على أن العائلة بمفهومها المألوف ـ ترجع الى العهود التى تحول فيها المجتمع الى طور

الرعاية والزراعة ، وأنها ترتبط ارتباطاً تاريخياً فى ظهورها وتطورها ، بنشوء نظام الملكية فى هذا الطور ، سواء ملكية الأرض أم الأنعام . ففى هذا الطور الذى أقتنى فيه الانسان الثروة ، ظهر نظام العائلة لا على أساس زواج الرجل من امرأة واحدة (Monogamy) وانما على أساس تعدد الزوجات (Ploygamy) لاستخدامهن فى اعمال الانتاج كيما يتفرغ هو لاعمال الرعاية وللغزو الذى نشأ فى الأصل باعتباره صنفاً من أصناف الصيد ، وبدافع النزعة الملكية التى طغت على الرجل ، فاتخذ من زوجاته وأولاده عبيداً يستغلهم فى الرعاية والزراعة ، ويتصرف بهم تصرفه بالأموال والأنعام(١٢) . فكان من جراء ذلك ، أن جابهت الحياة الاجتماعية ، مشاكل لم يكن لها بها علم من قبل ، وكان أخطرها ظهور بوادر طغيان الفردية على روح الجماعة . ولذلك يرى أغلب علماء الانسان ، أن العائلة التى أرجع اليها المفكرون الأولون نشوء المجتمع لم تكن فى الواقع الا وليدة تطور الحياة الاجتماعية وظاهرة من ظواهر الطور الذى قامت به الملكية ، وهو لا يساوى فى مدى الزمان الا فترة يسيرة بالنسبة للعهود التى سبقته ولم يكن فيها للعائلة وجود وشغلت من حياة الانسان مئات الألوف من السنين .

ويقول « ريفرس »(William Halse R. Rivers) : « حيثما نجد العائلة ـ بالمعنى المألوف ـ مظهراً غالباً فى التنظيم الاجتماعي ، نجدها

(١٢) *Myres* ، الفصل الاول

متصلة بنظام الملكية الفردية . وقد تختلف طبيعة الملكية .... ولكن فى جميع الحالات التى يقوم فيها المجتمع على أساس العائلة ـ قياماً جزئياً أو كلياً ـ تكون فيه الملكية ملكية فردية »[١٣] .

ويرى « بريفو » (Robert Briffault) ان دافع الرجل الابتدائى الى الزواج لم يكن دافع الحاجة الجنسية وانما كان دافعا اقتصاديا قصد منه الانتفاع بخدمات المرأة باعتبارها عاملاً منتجاً . ولكن تقدم الزراعة وتيسر وسائل جمع الثروة عن طريقها أدى الى أن تفقد المرأة قيمتها الانتاجية وبذلك زال العامل الاقتصادى الذى دفع الرجل الابتدائى الى الزواج ، وانحطت المرأة من مقام العامل المنتج الى دركة البضاعة التى تتوقف قيمتها على مبلغ اشباعها حاجة الرجل الجنسية[١٤] .

ويقول « ما لينوفسكى » (Bronislow Malinowski) ، ان ليس من الصواب القول ان المجتمع وليد العائلة ، وانما العكس هو الأصح ، فالعلاقات الجنسية والروابط العائلية لا ترجع فى مجتمعات الانسان الى مقتضيات الغريزة الجنسية وحدها ، ولكنها وثيقة الصلة بالنظم الاجتماعية . ان الصلات الجنسية تقوم فى عالم الحيوان على أساس انتقاء الأصلح من جانب الأنثى ، وتتم بالاتصال الجنسي والحمل وتنتهى بانتهاء دور الحضانة ؛ أما فى عالم الانسان ، فانها تجرى بمقتضى العادات

(١٣) The Making of Man ، ص ٢٣٤ .

(١٤) المرجع عينه ، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

والتقاليد ، وتعين رابطة الأبناء بالآباء وتصان بالعرف وبالرأى العام[١٥] .

ويرى علماء الانسان كذلك ، أن ارجاع نشوء المجتمع الى الغرائز وما يتصل بها من الطباع والميول ، لا أساس له فى العلم ، لأن الغرائز تنشىء ضروبا من السلوك لا تتغير ، ولأنها تتصل بتركيب عضوي خاص ذو صلة بحاجات جسمية أصلية ومتماثلة وثابتة فى حياة الجنس كله . وليس فى معنى الغريزة بهذا الاعتبار ، ما ينسجم وفكرة نشوء المجتمع واختلاف أنواع الانظمة الاجتماعية وتطورها . ان الغرائز لا تتبدل من دون أن تبدل النوع ، وليس فى تركيب الانسان ما يدل على أنه لا يستطيع الاستغناء عن المجتمع لو تهيأت له أسباب العيش بدونه ، واجتماعية الانسان تتطور وتنمو استجابة لدواعي الضرورات الاجتماعية بينما لو كان منشؤها الغريزة لبقيت ثابتة لا تتغير[١٦] .

وهكذا يفرغ علماء الانسان من تفنيد النظريتين اللتين أرجعتا نشوء المجتمع الى « العائلة » والى الغرائز والميول الطبعية ، ليثبتوا أن المجتمع لم يكن الا وليد « الثقافة »(Culture) التى ضبطت الغرائز والميول الطبعية ووجهتها توجيها يتفق وظروف الحياة الاجتماعية فى كل طور من أطوارها ؛ وفى جملتها الغريزة الجنسية التى تكيفت فى

(١٥) Malinowski ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ و ٢٢٣ .
(١٦) المرجع عينه ، القسم الرابع ، الفصل الثانى .

كل مجتمع وفقاً لطبيعة نظامه ، وتمثلت بالعائلة بشكلها المألوف الآن ، في الطور الاجتماعي الذى أصبح تملك الفرد الثروة من خصائص نظمه الأساسية . وهم يقصدون بالثقافة المعنى الواسع الذى يشمل قدرة الانسان على تنظيم علاقاته بالبيئة الطبيعية تنظيماً يكفل له توفير ضرورات الحياة من الطعام والكساء والمأوى ، واستغلال مرافق الطبيعة وصيانة نفسه من الأخطار التى يتعرض لها فيها ؛ ويدخل فى هذا التحديد كل ما تحقق للانسان من المخترعات والوسائل والمهارة التى يسرت له التقدم فى السيطرة على البيئة الطبيعة والانتفاع بقواها ومرافقها . وتشمل الثقافة ، بهذا المعنى ايضاً ، القدرة على تنظيم روابط الأفراد بعضهم بعض وتوجيهها ، ويدخل فى ذلك جميع الانظمة التى تضبط أصول التعامل بين الأفراد ، وفى جملتها الانظمة التى تضبط العلاقات الجنسية وتوجهها . وتشمل الثقافة ، بهذا المعنى كذلك ، جميع الأنظمة التى تضبط علاقة الأفراد بالمجتمع وفى جملتها أنظمة الدين والأخلاق والسياسة والاقتصاد والفنون والعلوم(١٧) . أو كما يعرفها «تايلور» (Edward B. Tylor) فيقول « ان الثقافة هي الحاصل المركب الذى يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقوانين والتقاليد وجميع القابليات والعادات التى يكتسبها الانسان وهو عضو فى المجتمع »(١٨) .

(١٧) Anthropology ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .
(١٨) Ginsberg ، ص ٤٤ .

ويقول « مالينوفسكى » فى هذا الصدد :

« ان الروابط ( الاجتماعية ) ، سواء أكانت سياسية أم قضائية أم لغوية ... هي جميعها روابط مكتسبة ومن السهل اكتشاف خلوها من أي أثر للغريزة . فلو أخذنا رابطة اللغة مثلا ـ هذه الرابطة التى توحد بين الجماعات فى أطوار « الثقافة » أو تفصلها فصلاً تاماً عندما يستحيل عليها الاتصال بالكلام ـ نجد أنها محض عادة جسمية مكتسبة : لأنها لا تقوم على أي استعداد طبعي وانما مرجعها ثقافة « القبيلة » وتقاليدها ؛ أي انها تتوقف على خصائص تختلف باختلاف عناصر النوع الواحد (Species) ، ولهذا لا يمكن أن تكون طبعية . وواضح أيضا ، أن الانسان لم يرث عن الحيوانات ، أسلافه ، غريزة اللغة ، لأنها لم تكن لها قدرة على التفاهم بأية مجموعة من الرموز الوضعية ... وأي شكل من أشكال التعاون المنظم نستعرض ، نجد ـ بقليل من امعان النظر ـ أن مرجعه الثقافة والاعتبارات العرفية . ففى جميع الأعمال الاقتصادية مثلا ، يستعمل الانسان العدد والأدوات حسبما تقضى به الأصول التقليدية ، وهذا معناه أن جميع الروابط الاجتماعية التى تنظم التعاون الاقتصادى بين الجماعات تقوم على أساس « ثقافي » محض . وما يصدق فى التنظيم الاقتصادى يصدق كذلك فى جميع التنظيمات الحربية والدينية والقضائية ... ان جميع أصناف التنظيم الاجتماعي وأعماله مفروضة على المجتمع بالثقافة ولا أساس لها فى

الطبيعة ، اذ لا يمكن أن يكون هنالك ميل طبعي لتسيير سيارة أو لاستعمال مدفع ، لسبب بسيط هو أن هذه الآلات لم يكن لها وجود في الطبيعة لما خرج فيها النوع البشرى من الحيوانية(١٩) .

وبهذا الاعتبار أيضاً يرجع « ماريت » (R. R. Marret) نشوء « المجتمع » الى « المهارة » التى استعان بها الانسان فى وضع النظم لتيسير التعاون بين اعداد كبيرة من البشر ، ويقول ان « المجتمع » باعتبار تركيبة يبدو وكأنه آلة صنعتها مهارة الانسان بوساطة « الثقافة » التى تمكن بها من الابداع والتفنن اللذين تميز بهما عن سائر الحيوانات (٢٠) .

* * *

ومن الضرورى ، توطئة لبحث تركيب المجتمع ، أن نتبين أصناف الروابط الاجتماعية ؛ فان هذه الروابط اما أن تكون ثابتة ومنظمة مثل رابطة الزواج ، واما أن تكون ثابتة ولم تتناولها التنظيم مثل الرابطة الطبقية ؛ أو أن تكون روابط مباشرة ومحسوس بها مثل رابطة الجوار ، واما انها رابطة غير مباشرة وغير محسوس بها مثل رابطة المنتج بالمستهلك عندما لا يعرف أحدهما الآخر ؛ أو أن تكون رابطة أساسها

(١٩) Malinowski ، ص ١٨٩ ـ ١٩١ .

(٢٠) Marret ، الفصل الرابع . وقد أيد هذا الاتجاه فى تفسير نشوء المجتمع ، العالم الأثرى كوردن تشايلد (Gordon Childe) فى كتابيه : (*Progress and Archaeology*) و (*What Happened in History*)

التوافق فى المصالح مثل رابطة العمال بعضهم ببعض ، واما أنها رابطة أساسها التناقض فى المصالح مثل رابطة العمال بصاحب رأس المال ؛ أو أن تكون رابطه عامة مثل رابطة اللغة أو رابطة القومية ، واما أن تكون رابطه خاصة مثل رابطة الاشتراك فى هواية مثل هواية الموسيقى والرياضة وما شاكل .

وفى رأي فريق من علماء الاجتماع ، أن موضوع علم الاجتماع يتناول من هذه الروابط : الروابط العامة والثابتة والمنظمة والمحسوس بها ؛ أما الفريق الآخر فيرى أن يشمل موضوع علم الاجتماع جميع أصناف الروابط الاجتماعية . ويرى هذا الفريق ، أن الروابط الاجتماعية غير المنظمة وغير المحسوس بها هي فى طريق التحول الى روابط منظمة ومحسوس بها ، وأن سير هذا التحول وتكوّن هذه الروابط هما من مظاهر التقدم الاجتماعي ؛ وكذلك يرى هذا الفريق ، أن هنالك روابط متناقضة وروابط غير محسوس بها على جانب عظيم من الخطورة فى حياة المجتمع ، ومن الضرورى أن تكون موضوع درس وتحقيق مهما بلغت صعوبات هذا الدرس والتحقيق .

ويتكون المجتمع على أساس هذه الروابط من جماعات (Groups) ومنظمات (Associations) وملل (Communities) ونظم (Institutions) (٢١) .

(٢١) أرجو أن يلاحظ القارىء أن هذه التسميات كيفية ، لأنها =

والجماعة : عدد محـــدود من الأفراد ، ذات شخصية معلومة وتكوين خاص ، ويرتبط اعضاؤها بروابط خاصة ويكونون على اتصال دائم بعضهم ببعض • ويتزايد انتظام الناس فى جماعات كلما تقدم المجتمع وارتقى • ويكون فى كل مجتمع جماعات فى طريق التكوين ، تربطهم مصالح مشتركة ولكن ينقصهم الانتظام فى شخصية معلومة وتكوين خاص ، ويطلق عليها فى هذه الحالة « الجماعات غير الكاملة » (Quasi Groups) ، مثل جماعات العمال أو الصحفيين أو الأطباء أو التجار أو غيرهم من الجماعات غير المنظمة فى نقابات أو منظمات خاصة • والجماعة قد تكون صغيرة مؤلفة من عشرات الأفراد أو من بضعة أفراد ، وقد تكون كبيرة تظم الألوف من الناس • ويعلق فريق من علماء الاجتماع ، أهمية كبرى على « الجماعة » باعتبارها وحدة الكيان الاجتماعي ، ويرى هذا الفريق ، أن الفرد لا وجود اجتماعي له الا

لم تثبت فى اللغة العربيـــة ، فضلا عن أنها ، حتى فى اللغات الاجنبية ، لم يعـين معناها الاصـطلاحى الا حـديثا ، ولا يزال هذا التعيين غير مسـتقر أو متفق عليـــه من بعض الوجـوه • ولعـل التعـريف سييسر للقـارىء تعيـين المعـنى المقصـود فى هـــذه المصطلحات • وكـــذلك أرجـو أن يـلاحظ أن كلمـــة « الملة » ( وقـد اقترح على استعمالها أحـد أفاضل المختصـين فى اللغـة ) تحمل فى العربيـة طابعـا دينيـا ، بينمـا هى فى هـــذا المقـام لا يقصـد لهـا أن تحمل هذا الطابع على وجـه التعميم • كمـــا أن كلمـة « جماعـة » تحمل فى العربيـة أحيـانا معنى أوسع من معنى « المنظمة » أو « الملة » ، بينما المقصود بهـا فى علم الاجتماع عكس ذلك •

باعتباره عضو فى جماعة معينة • وقد يكون الفرد عضواً فى جماعة واحدة أو أكثر • ويقول بعض علماء الاجتماع ، أن لابد لكل جماعة من غرض تقوم من أجله ، وهذا الغرض اما أن يكون طارئاً وآنياً كما فى تجمهر عدد من الناس لمشاهدة حادث واتخاذهم موقفاً معيناً تجاه هذا الحادث ؛ واما أن يكون الغرض أساسياً وثابتاً بحيث يقوم للجماعة كياناً دائمياً وفعالية مستمرة •

اما « المنظمة » فانها جماعة كبرى أو عدد من الجماعات ، انتظم أفرادها بمقتضى دستور موضوع ، ولغرض أو أغراض معينة ، هدفوا لتحقيقها على نهج متفق عليه ؛ كما فى الاحزاب والنقابات وفى سائر المنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية • ويقول « كنزبرك » ، ان غاية المنظمات قد لا تنحصر فى المعلون أو المتفق عليه بين أعضائها ، وانما يكون للمنظمات ، فى غالب الأحوال ، مرامي ضمنية غير معلونة تنطوى عليها طبيعة المنظمات • وقد تكون هذه الغايات متغيرة فى فحواها وفى وسائل وسبل تحقيقها ، باعتبار أن مضمونها ووسائل وسبل تحقيقها معرضة للتبدل بتبدل طبيعة المنظمات وبتغير الظروف المحيطة بها ، وبتأثير التجارب التى تمر بها[٢٢] • والمنظمات باعتبار أنها ترمي الى تحقيق غاية محدودة لا تستوعب الا جزءاً ـ كبيراً أو

(٢٢) راجع مقاله (*Association*) فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية •

صغيراً ـ من أغراض أعضائها أو أغراض المجتمع العامة ووجوه الحياة فيه • ويعتبر تزايد عدد المنظمات فى هذا الزمان من أعظم مظاهر الحياة الاجتماعية الحاضرة ، ولذلك فقد أصبح موضوعها من أهم موضوعات العلوم الاجتماعية بوجه عام • ومن أخطر نواحي البحث ، فى موضوع المنظمات ، مسألة حرية تصريف شؤونها وتحقيق أهدافها ومدى نفوذها فى توجيه الحياة العامة وحدود سلطانها على اعضائها ؟ ومهما اختلفت الآراء فى هذا الخصوص ، فان مما لا ريب فيه ، أن حرية المنظمات وسلطانها ومدى نفوذها تتوقف كلها على مبلغ قوتها ؟ فقد تستطيع نقابة أن تفرض ارادتها على الحكومة ، وهي عادة ، أعظم منظمات المجتمع قوة ونفوذاً ؟ أو يستطيع حزب بقوته ونفوذه أن يغير نظام الدولة • ويعتبر « مكايفر » الدولة ذاتها منظمة كبرى ، هدفها فرض النظام الاجتماعي القائم وتحديد حقوق الأفراد والجماعات وواجباتهم على أسس معينة(٢٣) •

وأما « الملّة » فقد كانت تحمل فى الأصل طابعاً محلياً باعتبار أنها مجموع من الناس يقيم فى أقليم أو محل محدود ويمارس ادارة شؤونه المحلية وترتبط جماعاته وأفراده بروابط خاصة ولهم عاداتهم وطقوسهم ولهجتهم الخاصة • ولكن هذا التعريف ، وهو مستمد من نظرية التركيب الاجتماعي ، قد تحور بالمؤثرات عينها التى أوحت بها

(٢٣) Maclver ، ص ٩ ـ ١١ •

ظواهر التطور والتغير فى طبيعة الكيان الاجتماعي فى العهد الحديث ، بعد أن تصدعت جميع الروابط المحلية فى الحياة المستقرة التى كانت تتميز بها حياة القرية أو البلدة أو المدينة فتكوّن من مجموع أهلها « ملّـة » مخصوصة ، بتأثير قيام المعامل التى هرع اليها العمال من جميع الأطراف ، هذه المعامل التى تقوم فى مكان مختار فتجمع العمال من عدد من الملل ، ويكون أصحابها ـ وهم حملة الأسهم ـ من ملل مختلفة أيضاً ومنتشـرون فى أماكن قد تبعد عن هـذه المعامل مئات الاميال . وكذلك قامت وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية ، فأصبحت عاملاً فعالاً فى تصديع الروابط المحلية التى كانت عنصراً أساسياً فى استقرار حياة « الملّـة » . وكل هذا أدى الى الالتباس بين معنى « الملّة » ومعنى « المجتمع » حتى أن بعض علماء الاجتماع لم يعد يعنيهم التمييز بينهما ؛ بينما مال فريق آخر الى تعيين معناها فى ضوء نظرية التصير الاجتماعي باعتبار الروابط الضـمنية التى توحد مجوعماً من الناس لا على أساس الاستقرار المحلي وانما على أساس المصالح المشتركة والمؤثرات الاجتماعية التى يخضع لها هذا المجموع ، بحيث التبس معنى « الملّة » بمعنى « الطبقة » . ويعرف « لندمان »(٢٤) (E. C. Lindman) « الملّة » باعتبار خصائصها الظاهرة فيقول : انها

(٢٤) راجـع مقالـه (*Community*) ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

« جمهور من الناس منظم عن وعي ويقيم فى اقليم أو مكان محدود ويتمتع بحكم ذاتى وله مؤسسات خاصة مثل المدارس والمؤسسات الدينية ويعتمد أفراده فى حياتهم اعتماداً غير كلي بعضهم على بعض . » . ويعرفها باعتبار دوافعها الضمنية ، بانها « حركة فعالية ذاتية ينشأ عنها اعتماد متبادل فى الرأي وفى العمل ، مركز وواسع النطاق ، يقوم التعاون والتضامن والاتحاد » . وفكرة « الملة » ، فى رأيه ، تحمل فى الواقع مضمون التعريفين على اختلافهما الظاهري . ويقول « لندمان » أن من أهم مقومات « الملة » ، روابط العائلة وروابط الجوار ورابطة المشاركة فى المؤسسات الدينية والتعليمية . ولعل رابطة المؤسسات الدينية هي التى أعطت « الملة » طابع الطائفية الدينية وما ينشأ عنها من التعصب الطائفي . ولا شك أن البلبلة الظاهرة فى تعريف « الملة » ترجع الى تصدع العناصر التى تقومها ، فان ظهور الصراع بين الطبقات ، وتطور الحياة المدنية ، وتقدم وسائل المواصلات ، وقيام التعليم على أسس الوطنية ، وتضعضع مقام المؤسسات الدينية وتضاؤل أثرها ، كل ذلك أدى الى ضياع أثر الروابط المحلية وقوم الحياة الاجتماعية على الأسس الوطنية والطبقية ، فلم يترك مجالا للروابط الطائفية والمحلية ولجميع الروابط ذات الأفق الضيق التى قامت عليها فكرة « الملة » .

والنظام ، يقصد به أصول التفكير والتعامل الشائع والمعمول به

في مجموع معين من الناس بحيث يجعل لمجرى الحياة الاجتماعية ونشاطها طابعا مخصوصاً ؛ وبهذا الاعتبار يقوم على سبيل المثال : نظام الاقطاع ، ونظام الملكية الفردية ، ونظام الرأسمالية ، ونظام تعدد الزوجات ، ونظام الزوجة الواحدة ، وكذلك نظام التعليم العام ، وغير ذلك من الانظمة بهذا المعنى . ويقول « هملتن »(٢٥) (W. H. Hamilton) ان « ثقافة » كل أمة ليست الا الحاصل المركب للانظمة التى تقوّم حياتها ؛ وان أي نظام قد يرجع فى منشأه الى عمل معين قام به فرد فى مكان ما ، فصار بالتكرار عادة لسلوك معين جرى عليه الفرد واقتبسته الجماعة ، ثم نمى واتسع بالتحوير والتعديل والاظافة والتطبيق حتى صار الى مجموع من العادات والتقاليد المرعية فى شأن معين من شؤون الحياة . وكل نظام ، وهو يجارى ضرورات الحياة وتطور الثقافة ، لا يستقر على حال وانما يخضع لمبدأ التصير الدائم . وقد يقتبس نظام معين فى مجتمع معين عن مجتمع آخر ، فتتأثر به حياة المجتمع الذى اقتبسه ، ويتأثر النظام عينه بحياة هذا المجتمع فيتحور بحكم الضرورة ليجارى الطور « الثقافى » وخصائص المجتمع الذاتية والظرفية ، وهي كلها فى تصير دائم . واذا وقع خلاف ذلك ، وجمد « النظام » فى حالة ثابتة ، فانه يفترق بالضرورة عن مجرى

(٢٥) راجع مقاله (Institution) فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

الحياة ، فيبقى صورة جوفاء لا صلة له بما هو مرعي ونافذ في الواقع الا صلة الظواهر والمراسيم الرمزية .

ويقول « كنزبرك » ، ان كثيرا ما يقع التباس بين المنظمة والنظام ، وقد يجتمع الأمرين في ظاهرة واحدة ؛ فالدولة مثلا ، يصح أن تعتبر مجموعة من الانظمة اذا نظر اليها باعتبار الأحكام والقواعد التي تضبط بها حياة المجموع ؛ وقد تعتبر « منظمة » اذا نظر اليها باعتبار أنها مجموع من الناس مرتبط بهدف معين هو ضبط الحياة العامة بمقتضى القواعد والاحكام المرعية(٢٦) .

وقد وضع « كنزبرك » تخطيطاً صور به تكوين المجتمع ، ننقله تيسيراً للفهم ويراه القارىء في الصفحة التالية .

(٢٦) (Ginsberg ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

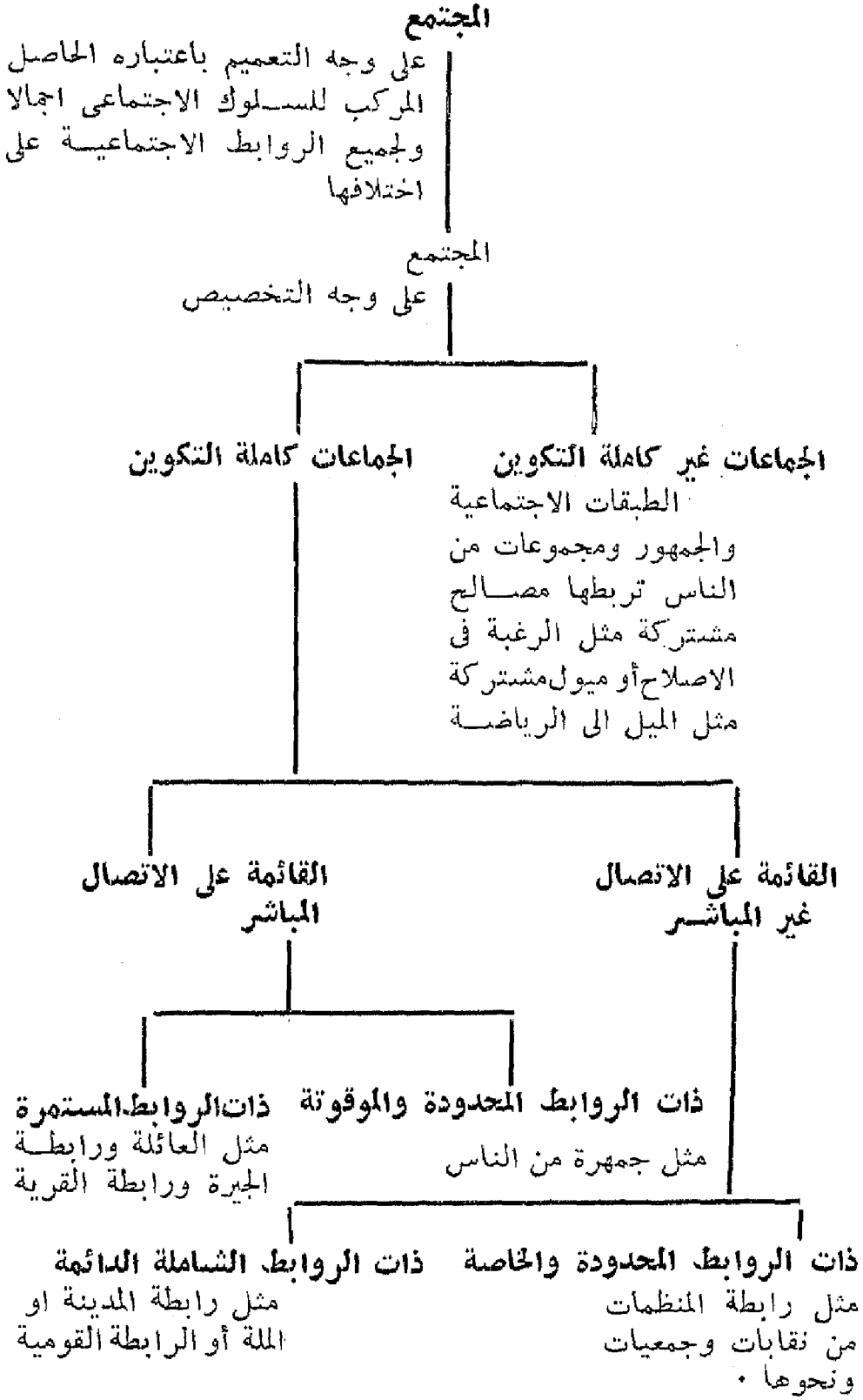
المجتمع
على وجه التعميم باعتباره الحاصل المركب للسلوك الاجتماعى اجمالا ولجميع الروابط الاجتماعية على اختلافها
المجتمع
على وجه التخصيص
الجماعات غير كاملة التكوين
الطبقات الاجتماعية والجمهور ومجموعات من الناس تربطها مصالح مشتركة مثل الرغبة فى الاصلاح أو ميول مشتركة مثل الميل الى الرياضة
الجماعات كاملة التكوين
القائمة على الاتصال غير المباشر
القائمة على الاتصال المباشر
ذات الروابط المحدودة والموقوتة
مثل جمهرة من الناس
ذات الروابط المستمرة
مثل العائلة ورابطة الجيرة ورابطة القرية
ذات الروابط المحدودة والخاصة
مثل رابطة المنظمات من نقابات وجمعيات ونحوها .
ذات الروابط الشاملة الدائمة
مثل رابطة المدينة او الملة أو الرابطة القومية